شروط التداول اللساني والحجاجي في خطاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

Conditions for linguistic and argumentative use in the discourse of the "Dala'il al-I'jaz" by Abd al-Qahir al-Jurjani.

أ.د. عمـر بوقمرة *

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، Dr.bouguemra@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25/ 11/ 2023 ـ تاريخ القبول: 31 / 12 / 2023 ـ تاريخ النشر: 31 / 12 / 2023

ملخص:

يتضمن كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني مسائل لغوية وبلاغية كثيرة؛ ولذلك مازالت الدراسات حول هذا الكتاب مستمرة، وكل دراسة تتناول جانبا من تلك الجوانب؛ تارة بالبحث والتأصيل، وتارة أخري بالمقارنة بما وصلت إليه أحدث النظريات الغربية اللسانية والبلاغية.

وهذه الدراسة تتناول قضية من القضايا القديمة الحديثة؛ وهي قضية شروط التداول اللغوي والحجاجي في خطاب دلائل الإعجاز وهو يحاور رأس المعتزلة القاضي عبد الجبار؛ ومدى التزامه بها؛ فما شروط التداول اللغوي؟ وما شروط الحجاج ؟ وهل التزم بها في خطابه؟ وقد وظفت المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة البحث.

الكلمات المفتاحية:دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني؛ الحجاج، التداولية؛ اللغة.

Abstract: The book "Dala'il al-I'jaz" by Abd al-Qahir al-Jurjani consists many linguistic and rhetorical issues. Therefore, studies on this book are still continuing, and each study studies one of these aspects. Sometimes by research and rooting, and sometimes by comparison with what has been achieved by the latest Western linguistic and rhetorical theories.

This study treats one of the ancient and modern issues: It is an issue of the conditions of linguistic and argumentative use in the discourse of book

"Dala'il al-I'jaz", as he dialogues with the head of the Mu'tazila, Judger Abd al-Jabbar. and the extent of his commitment to it; What are the conditions for linguistic circulation? What are the conditions for Argumentation? Did he adhere to it in his speech? The descriptive approach was employed as it suits the nature of the research.

Keywords: Dala'il al-I'jaz"; Abdul Qahir Al-Jarjani; Argumentation Pragmatics; Language.

1. مقدمة:

تعتمد مباحث الحجاج على صناعة الجدل ، فهو يقوم على كثير من المقولات الفلسفية والمنطقية والبلاغية ، ومن أهم موضوعات الحجاج هو معالجة المشكلات الكلامية وكيفية عرض الحجج وبيانها ، وغايته استمالة المتلقي لما يعرض عليه ، وإذعان العقول لما تتلقاه ، وكثيرا ما يلجأ المتكلم إلى وسائل مختلفة للزيادة في درجة الإذعان والتأثير في عواطف المتلقي وخيالاته، وكتاب الدلائل سيق لهذا الغرض، فهو جاء لمعالجة مشكلة كلامية حدثت بين المعتزلة من جهة، والأشاعرة من جهة أخرى.

أكد كثير من الباحثين أن الجرجاني قد استلهم بعض مبادئ هذه النظرية من عقيدته الأشعرية من فكرة عرفت عند الأشاعرة بفكرة الكلام النفسي، محاولين بها إثبات أن كلام الله أزلي قديم في مواجهة المعتزلة الذين قالوا بخلق القرآن، وقد أوضح أبو الحسن الأشعري هذه الفكرة بقوله: " إن كلام الله يطلق إطلاقين كما هو الشأن في الإنسان ، فالإنسان يسمى متكلما باعتبارين : أحدهما الصوت ، والآخر كلام النفس الذي ليس بصوت ولا حرف ، وهو المعنى القائم في النفس الذي يعبر عنه بالألفاظ.

لقد استوحى عبد القاهر من الكلام النفسي فكرته عن إنتاج الكلام ، راجعا بالنحو لأول مرة إلى العناية بما يدور في نفس المتكلم ، آملا أن يكون في ذلك ما يقرب إلى الأفهام فكرة " الكلام النفسي " التي قال بها الأشاعرة ، وهكذا جاءت فكرة النظم. ونحن في هذا المقال لن نتناول أدلة الجرجاني الكلامية والمنطقية ، بل نعنى بالحجاج اللساني الذي اعتمده الجرجاني في إيصال حججه إلى خصومه بغية إقناعهم بأفكاره، ومن ثمة دفعهم إلى تعديل سلوكهم وفقها.

2– خطاب الجرجاني تقويمي :

الحجاج نوعان؛ توجيهي وتقويمي، والحجاج التوجيهي شبيه بالخبر الابتدائي الذي ينطلق من مسلمة مفادها أن المتلقي خالي الذهن، لذلك يصب اهتمامه على كيفية بناء خطابه، وإيصال حججه إلى غيره، أما الحجاج التقويمي فهو أكثر تفاعلا بين المرسل والمتلقي، بحيث لا يستطيع بناء خطابه إلا إذا عرف المتلقي معرفة

تامة، ومن هذه المعرفة يمكن له أن يجرد من نفسه ذاتا ثانية، يتوقع منها المخالفة والاعتراض، فيعد لكل اعتراض حجة و تفنيدا بالمحجة والبيان.

والواقف على خطاب الدلائل من ألفه إلى يائه، يجده خطابا تقويميا محضا يقوم على مبدأ الأخذ والرد بين المرسل والمتلقي، ومن الأدلة على هذا الزعم ما يلي:

أ – كتاب الدلائل جاء ردا ودحضا لآراء المعتزلة الذين قالوا بعدم تزايد المعاني، وإنما الألفاظ هي التي تتزايد وكذا قولهم : الفصاحة تظهر بضم الألفاظ على طريقة مخصوصة.

وقد جاء محمود محمد شاكر بالخبر اليقين، وبين أن المقصود بهذا المؤلَف هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدآباذي، وفي رده هذا رد ضمني على أصحاب الصرفة الذين قالوا : إن القرآن غير معجز ، وإنما الله عز وجل صرف العرب عن الإتيان بمثله .

ب – نجد في مدخل الكتاب ملامح الخطاب الحجاجي التقويمي بادية لا خفاء فيها، فبعد أن حمد الله تعالى ، وصلى على النبي – صلى الله عليه وسلم – تطرق إلى لب موضوع كتابه وهو النظم ، فقال : " ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما "[1].

وبعد أن مثل الجرجاني لهذه الأقسام الثلاثة ، وفرغ من ذلك طرح على نفسه سؤالا لخصم يتوقعه – جرد من نفسه ذاتا ثانية – فقال : " وإذا كان ذلك كذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا : إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التعلق التي هي محصول النظم موجودة على حقائقها وعلى الصحة ، وكما ينبغي في منثور كلام العرب ومنظومه ... فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية، وباهر الفضل، والعجيب من الوصف حتى أعجز الخلق قاطبة "[2].

وفي آخر المدخل جاء بقصيدة يرد فيها على خصومه يقول فيها :

إني أقول مقالا لست أخفيــه ولست أرهب خصما إن بدأ فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة في النظم إلا بما أصبحت أبديـه
ثم الذي قصدي : أن يقال لهـم بما يجيب التي خصما يمـــاريـه
يقول: من أين ألا نظم يشبهـه؟ وليس من منطق في ذلك يحكيه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حكم من النحو في توخيـــــه [3]

وفي آخر بيت من القصيدة يطالب الجرجاني خصومه بأحد أمرين : إما أن يأتوا ببرهانهم أو يصغوا لما يلقيه إليهم ، وليس الإصغاء هنا مجرد السمع ولكن التسليم والإذعان .

قولوا وإلا فاصغوا للبيان تروا كالصبح منبلجا في عين رائية .

أما إذا تصفحنا آخر الدلائل نجد أيضا البعد الحجاجي التقويمي حاضرا وبقوة بحيث يعترف بعناد خصمه وعدم تسليمه بسهولة، فيقول : " فأنت تلقي الجهد حتى تميلهم عن رأيهم، لأنك تعالج مرضا مزمنا، وداء متمكنا، ثم إذا أنت قد تهم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخي معاني النحو ، عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم"[4] .

فالجرجاني إذن يرسل خطابه إلى قوم منكرين لهذا الخطاب ، لأنهم درجوا منذ زمن يعيد على قول نقيض له ، حتى صار عندهم في عداد المسلمات التي لا تقبل التنازل عنها، خاصة وقد اقترنت بمنزع ديني عقدي الذي هو أشد تمكنا من النفس البشرية ، بل وصل عنادهم إلى درجة الاعتراف بحجج المرسل ثم إذا خلوا بأنفسهم خطر لهم ما يدهشهم حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم وهو رأيهم القديم ، وهذا هو الذي أجهد الجرجاني .

وهذا الذي أشار إليه الجرجاني شيء ملموس وواقعي ، ففي كثير من الأحيان تناقش أخاك في قضية ما ، فتقنعه ويذعن لك وبعد أيام تلقاه بغير الذي فارقته عليه ويعرض عليك اعتراضاته وحججه .

ولذلك على المرسل في هذا النوع من الحجاج أن يتقمص ذات المتلقي ، ليقف على ما يختلج فيها من اعتراضات وشبه وحجج مبطلة ، وهذا لا يكون إلا إذا سبر ذات المتلقي من جميع جوانبها ، فيقف على مشاربها ومذاهبها وأهدافها .

وهذا الذي أتقنه الإمام الجرجاني ، فحج أغلب من جاء بعده فسلّم له بفكرته .

3. شروط التداول اللغوي عند الجرجاني :

بما أن الحجاج يقوم على مبدأ التداول اللغوي بين المتحاورين، فلا بد من تحديد الشروط الأساسية لهذا التداول ، وقد حددها طه عبد الرحمان في أربعة عناصر وهي كالتالي :

3-1 النطقية : حيث لا يكون المحاور ناطقا بمعنى الكلمة حتى يتكلم بلسان معين، مراعيا في ذلك نظام تلك اللغة في جميع مستوياتها من صيغ صرفية وقواعد نحوية ودلالات لفظية وأساليب تعبيرية ، وأن يبني الحوار بناء تدريجيا ينتقل فيه من الإجمال إلى التفصيل ، ومن العموم إلى الخصوص ، ومن الإشكال إلى البيان مع ما قد يلحق ذلك من تغيرات في الحكم ، وفي أحوال الاستدلال ، فقد ينتقل من الإثبات إلى النفي والعكس ، فالمحاور كالبنّاء يبني موضوعاته التي يدور عليها حواره.

3-2 الاجتماعية:المحاور يتوجه إلى محاوره مطلعا إياه على معتقداته ونواياه محاولا إشراكه فيها، فهو يحاول تجاوز الخلافات وبناء حلول متوازنة ومقبولة ، فهي إذن تقوم على مبدأ التعاون مع الغير في كشف الحقائق ، واتخاذ القرار بالرغبة في العمل بها.

3-3 الإقناعية:أي أن مطالبة المرسل المرسل إليه بمشاركته قناعته، فإن ذلك يتم في إطار تحاوري هادئ بعيد عن سبل القمع والإكراه ، أو حتى التلميح بالتهديد بل إن أدنى شبهة في الإكراه تجعل الإقناع مشوبا بالشك والريبة ، وإذا صاحبت أساليب الإقناع أساليب الإمتاع ازدادت قوة في التأثير والنفاذ إلى قلب وعقل المتلقي، وقد لا يقتنع المتلقي برأي الآخر فيعترض عليه ويعرض رأيه ، وقد يقتنع به الآخر فتصير العملية عكسية.

3-4 الاعتقادية: ومعناها أن كل محاور يدخل حلبة المحاورة وهو مسلِّم بالقضايا الضرورية البديهية، إضافة إلى كونه يعتقد صحة رأيه الذي هو بصدد عرضه على خصمه ، وكذلك صحة الأدلة التي يقيمها على رأيه ، كما يعتقد صحة الانتقاد الذي سيصوبه إلى رأي خصمه ، ولا يقبل رأيه إلا إذا اعتقد صوابه وصحة أدلته وصحة تدليله عليها [5].

تلك إذن شروط التداول اللغوي السليم التي ذكرها طه عبد الرحمن، فهل وفّى الجرجاني بهذه الشروط ؟

أما بالنسبة للنطقية فقد تكلم الجرجاني بلسان عربي مبين ، مراعيا في ذلك جميع القواعد اللغوية في جميع مستوياتها الصرفية والنحوية ، والمعجمية والتعبيرية ، ولا أدل على ذلك من كون الرجل من أرباب علم النحو والبلاغة .

وقد بنى حواره بناء تدريجيا، بحيث تراه ينتقل من الإجمال إلى التفصيل ، ومن العموم إلى الخصوص ، منتقلا بين النفي والإثبات أو العكس ، فعندما تحدث عن النظم في المدخل ، وحصره في التعليق ثم راح يفصل ويقسم ويمثل حتى يقف بالمتلقي على الحقيقة كفاحا دون حجاب .

يقول:"واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض...علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا " [6].

أما بالنسبة للاجتماعية فالجرجاني يحاور خصومه مطلعا إياهم على أفكاره ومعتقداته في مسألة النظم والإعجاز، محاولا إقناعهم بالحجة والبيان ، ومن ثم إشراكهم فيها وثنيهم عن معتقداتهم ، وهذا ما ينضح به هذا المؤلَف من أوله إلى آخره، يقول في أواخره ، ما أظن بك أيها القارئ – المتلقي- لكتابنا إن كنت وفيته حقه من النظر ، وتدبرته حق التدبر إلا أنك قد علمت علما أبى أن يكون للشك فيه نصيب، وللتوقف نحوك مذهب ، أن ليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه فيما بين معاني الكلم " .[7]

فهي دعوة صريحة لإشراك المتلقي في فكرته عن النظم ، وكل من طلب " دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه من معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ... وأنه إن أبى أن يكون فيها ، كان قد أبى أن يكون معجزا به وأن يلحق بأصحاب الصرفة فيدفع الإعجاز من أصله "[8] .

أما الشرط الثالث وهو الإقناعية فهي لا تحتاج إلى دليل، فالجرجاني يحاجج خصومه محاججة علمية سليمة، يعرض فيها الحجج تترى لتقع في عقل السامع قبل قلبه ، ثم هو لا يواجه خصمه وجها لوجه، بل من وراء دلائله حتى لا تظهر منه ملامح التهديد أو شبه الإكراه .

بل إني أقول: إن الجرجاني قد ابتعد عن التجريح والتقريع أو المساس بشخص الخصم أو المتلقي ، والدليل على ذلك أنه لم يذكر الشخص المقصود بهذا الكتاب – وهو القاضي عبد الجبار المعتزلي – وقد يقول قائل إنه وصف أقواله بالفاسدة والمرذولة والمدخولة ، أليس هذا من سوء الأدب في تعاطي الحوار خاصة بين علماء المسلمين ؟ فيجاب : بل على العكس من ذلك ، إن في هذا أدبا إسلاميا رفيعا ، فقد جاء رجل إلى العباس بن عبد المطلب فقال:أرأيت الغيطلة – كاهنة بني سهم– في النار مع عبد المطلب؟ فسكت ، ثم قال : أرأيت الغيطلة ... فوجأ العباس أنفه ، فجاء إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال : " ما بال أحدكم يؤذي أخاه في الأمر وإن كان حقا " [1]فهدي النبي – صلى الله عليه وسلم – عدم التعرض للأعيان والأشخاص، بل كان يصب اهتمامه على الأفعال والأقوال، فيقومها أحسن تقويم، فهو رغم معرفته بالشخص تراه يقول ما بال أحدكم ، وما بال أقوام وغيرها من العبارات التي تفي بالغرض دون اللجوء إلى المساس بالذات.

ثم إن نقد الأقوال هو الشيء المطلوب في الحجاج، وبفقده يفقد الحجاج لبه ، وهذا التصاول بالأقوال والحجج هو دليل الإقناعية، أما إذا تصاولت الأبدان فذاك هو عنوان الإكراه .

ولما عير أبو ذر – رضي الله عنه– رجلا من الصحابة بأمه لسوادها ، قال له النبي – صلى الله عليه وسلم– : يا أبا ذر أعيرته بأمه ، إنك امرؤ فيك جاهلية "[9].

فهناك فرق ظاهر بين عبارة " فيك جاهلية " وعبارة " أنت جاهلي " ، ففي العبارة الأولى اهتمام بهذه الخصلة التي دل عليها قوله، وفي العبارة الثانية اهتمام بالشخص، وحاشاه – صلى الله عليه وسلم– أن يسم صاحبه – رضي الله عنه– بالجاهلية.

فالجرجاني إذن وصف الأقوال ولم يصف الأشخاص ، بل كان خطابه يسير وفق قاعدة ما بال أقوام .

أما شرط الاعتقادية والتي معناها أن يكون المحاور مؤمنا بقضيته التي هو بصدد عرضها على المرسل إليه، ويعتقد بصحة الأدلة التي يقيمها على هذه القضية ، فلا نظن أن أحدا يعارض من قال إن الدافع العقدي كان وراء فكرة النظم والكلام النفسي .

وحرص الجرجاني على هذه الفكرة جعله يتعرض حتى للمفسرين، حيث قال : ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم ، أن توهموا أبدا في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل، أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك ، ويبطلوا الغرض ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة وموضع الشرف، ناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه ، وجعلوا يكثرون في غير طائل، هناك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه "[10] .

فالجرجاني على الرغم من أن خصمه الأول هم المعتزلة ، وخاصة القاضي عبد الجبار ، إلا أنه لما رأى مذهب بعض المفسرين إجراء ألفاظ المجاز والاستعارة على ظاهرها فأدى ذلك إلى فساد المعنى – في نظره – ووسمهم بأهل الحشو ، وهذه الصفة كان يطلقها بعض الفرق على مذهب السلف في الأسماء والصفات .

3 . شروط الحجاج في خطاب الدلائل:

ما من شيء في هذا الوجود إلا وهو محروس بعدد من الضوابط والقيود التي تمنهج حركيته، فلا تخرج عن الإطار الذي رسم لها، فمثلا إذا قام اثنان بعمل ما وهو يصبو إلى هدف واحد، فلا بد لكل واحد منهما باحترام شروط عمله لا يتجاوزها، وإلا لم تحصل الفائدة المرجوة ، ولم يتحقق الهدف المنشود ، أما إذا كان الرجلان مختلفين في الوجهة كما هو الشأن في الحوار، فهنا تصبح الشروط أكثر من ضرورية، فالحجاج يفترض على المحاور أو المجادل شروطا منها :

– أن يكون الحجاج والحوار في إطار الثوابت خاصة الدينية منها، فليس كل شيء قابلا للنقاش، كمن يحاول أن يناقش أشياء في المصحف مطالبا منك أن تتقيد بالموضوعية ، والتي معناها في هذه الحال أن تنزع معتقدك في هذا المصحف جانبا ، وتعامله معاملة أي كتاب خطته يد بشرية ، يضاف إلى هذا أن مجال الحجاج في نظر بيرلمان " يتعلق أساسا بالبحث في المماثل والمعقول والمحتمل ، وذلك في حال إذا كان هذا الأخير يفلت من كل الحسابات الحتمية ، أو على الأصح من كل التوقعات الراجحة لذا فإن إقامة نظرية فلسفية للحجاج مرتهنة بكون المواضيع المطروقة والمدروسة غير بديهية أي تتطلب إقامة الدليل عليها جهدا عقليا "[11].

– تكافؤ المتحاجّين في المكانة والمعرفة " مما يسوغ قبول المرسل إليه لحجج المرسل أو إمكانية مناقشتها ، والاعتراض عليها أو تفنيدها ، فعلى المعني بهذا الحجاج أن يكون مؤهلا لاستيعاب هذا الطرح ثم تنميته لأن هذا السامع هو السبب الفعلي ، لولاه لما كان حجاج أصلا "[12].

بل إن عدم التقارب في المكانة والسن قد يكون معيقا للسير الجيد للعملية التواصلية الحجاجية، فقد يؤدي استحقار أحدهما للآخر أو استعظامه له إلى إضعافه عن القيام بحجته ، ولذلك فليس من الأدب في النصيحة أن ينصح الصبي الرجل الكبير، لأن ذلك من شأنه أن يصرفه عن قبولها.

– موافقة الأقوال للفعال بحيث لا يقع المرسل في تناقض بين قوله وفعله،" كمن يدعي أنه عضو في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ، ثم يستعمل في ادعائه حججا واهية ، أو بأن يسيء الأدب مع المرسل إليه ، لأنه بذلك يناقض نفسه في اللحظة التي يتلفظ فيها بخطابه ، وهذا يشبه من يدعي أنه يدعو لحقوق الحيوان وهو يرتدي معطفا وينتعل حذاء من أجود أنواع الأصواف والجلود الحيوانية "[13].

وهذا شيء ملموس في المجال الدعوي ، فيجب لمن يتصدر الدعوة إلى فكرة ما أن يكون أول الملتزمين بها والمنافحين عنها ، وإلا كان ممن يقولون ما لا يفعلون . وهذا الانفصام بين الفعل والقول يقع حاجزا منيعا دون

نفاذ الحجج إلى الذات المتلقية ، وكما مر معنا سابقا فإن من شروط التداول اللغوي الاعتقادية ، وهي اعتقاد المرسل صحة رأيه ومعتقده وصحة الدليل الذي يقيمه عليه ، فإذا خالف الفعل القول ، شك المرسل إليه في صحة هذا الاعتقاد.

– على المرسل قبل توجيه خطابه أن يكون قد تكونت لديه صورة مفصلة عن المرسل إليه ، تصل إلى حد الاقتراب من الواقع ، لأن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى ردود فعل غير متوقعة ومفاجئة ، " لأن اختيار الحجج وترتيب أولوياتها تتوقف على تلك المعرفة ، وكذلك تركيب الخطاب ، ومن ذلك ما نراه من أن البعض لا يؤمن بحجة معينة حتى لو كان أغلب الناس يتفق على أهميتها وصدقها الحجاجي ، بل وسلطتها على الذهن ، مثل من يرفض الحجاج المستمد من الآيات القرآنية ، ويرى عوضا عن ذلك أن الحجج الأقوى هي ما تتضمن الإحصاءات فقط ، مما يجعله يطلب من الطرف الآخر مواجهته بالحجج الإحصائية " [14].

وقد لفت إيكو النظر للدور الحضوري للمتلقي في بناء وإنجاز الخطاب فقال: " إن هو إلا نتاج يرتبط مصيره التأويلي (أو التعبيري) بآلية تكوينه ارتباطا لازما ، فأن يكوِّن المرء نصا ، يعني أن يضع حيز الفعل إستراتيجية ناجزة تأخذ في اعتبارها توقعات حركة الآخر ... وبالتالي فإن النص إذ يحيل إلى قرّاء (سامعين) لم يفترض وجودهم ولا ساهموا في إنتاجه ، يصير عصيا على القراءة (أكثر مما هو عليه) أو يصير نصا آخر مختلفا " [15].

– على المرسل أن يبتعد عن الضبابية في خطابه بحيث تكون دلالة الألفاظ محددة ، وإحالاتها بيّنة غير قابلة للإبهام والمغالطة، كمن يتقدم لخطبة فتاة، فراح يعرف بأسرته على أنها محترمة ومرموقة إلى درجة أن أباه تطأطأ له الرؤوس ، وأن عمه يصفق له الناس عندما يرونه ، فظنت عائلة الفتاة أن أباه وعمه شخصيتان هامتان؛ وإذا بهما حلاق ونادل .

– على المحاجج أن يكون على اطلاع واسع إلى درجة التخصص والإلمام بالموضوع المطروح للنقاش ، سواء كان موضوعا دينيا أو سياسيا أو اقتصاديا ؛ " لأنه بدون ذلك الرصيد المعرفي لن يستطيع إيجاد دعوى أو تبني اعتراض معين ، فتعوزه الحيلة للدفاع عما يراه ، كما تعوزه الحيلة في بناء خطابة واختيار حججه "[16].

وذلك أن الساعي إلى الحجاج يغير أدواته ووسائله كساع إلى الهيجاء بدون سلاح ، لأنه يؤدي إلى صعوبة بناء الحوار وتناميه ، ويكون صاحبه بين خيارين؛ إما أن يستسلم لحجج الخصم ، أو أن يلجأ إلى المضادة وهذا الأخير لا ينفع معه الحوار، فلو جئته بحجج كرمل البحر في العدد، وكضوء الشمس في الوضوح لأعرض عنها، والإعراض عن الجاهلين خير من الخوض معهم، لذلك يوجب طه عبد الرحمن على المناظر:" محاورة من ليس مذهبه إلا المضادة، لأن من كان هذا مسلكه لا ينفع معه الإقناع بالحجة "[17].

– أن يكون الخطاب مناسبا للسياق العام ، لأن هذا الأخير هو الذي يسوغ الحجج ، فقد يكون الحجاج مقبولا من الناحية النظرية ، ولكنه غير ملائم للسياق ، إذ يمثل هروبا للمرسل من الإجابة عن السؤال المطروح.

وبعد الوقوف على شروط الحجاج من الناحية النظرية التأصيلية هلم بنا لنقف على مدى التزام الجرجاني بها عمليا في خطاب الدلائل، فمن هذه الشروط :

– أن يكون المتحاجين متكافئين : وهذا الشرط متوفر إذا وضعتا في الحساب أن الجرجاني يصاول غريمة القاضي عبد الجبار رأس المعتزلة في زمانه .

لم يقع الجرجاني – فيما نرى – في تناقض في أقواله بل كلها تصب في اتجاه واحد ، تراه يكرره في ثنايا الكتاب ، وكل المسائل الفرعية المطروحة فيها لو تدبرها متدبر لوجدها تأكيدات للفكرة الأم وهي النظم.

– الجرجاني يحمل في ذهنه صورة واضحة ومفصلة عن المرسل إليه ، وهذا يتضح من خلال تطرقه لكل الأسئلة والاعتراضات المتوقعة منه ، يضاف إلى هذا أن المعتزلة قد عرفوا بالعقل واعتمادهم عليه أكثر من النقل لذلك عمد الجرجاني إلى إعمال عقله في حجاج خصمه ، وأن يعامله على هذا الأساس ، لذلك نجده يكثر في خطابه كلمة العقل والعقلاء حيث يقول :" ومما إذا تفكر فيه العاقل أطال التعجب في أمر الناس ومن شدة غفلتهم ... ثم من أين يعقل أن يجيء الواحد من المعاني ... "[18].

– كما ابتعد الجرجاني عن الضبابية والغموض ولا أدل على هذا من تكريره لكثير من المسائل بغية إعطائها حقها من الشرح والتفصيل والتوضيح ، بحيث لا يدع مجالا لمحاوره ليفهمه على غير ما قصد وأراد ، يقول : واعلم أنه وإن كانت الصورة بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا تحتاج إليه "[19] .

4 . مبدأ التعاون في خطاب الدلائل (جواب الحكيم) :

لقد وجد جرايس حلا لهذا المشكل(مناسبة الخطاب للسياق العام)، وهو ما سماه بمبدأ التعاون Co. Operative Principale بين المتحاورين، وهو مبدأ حواري هام، يحتوي على أربعة مبادئ وهي :

4–1 مبدأ الكم Quantity:

وهو أن تجعل مساهمتك في النقاش والحوار بالقدر المطلوب دون نقص أو زيادة.

فلو قالت أم لولدها : هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة ؟

فأجاب الولد : اغتسلت .

فالولد هنا قد انتهك مبدأ الكم ، فأجاب عن شطر من السؤال وأهمل الشطر الثاني ، فمشاركة الولد هنا ناقصة من الناحية الكمية، مما يجعل الأم تفهم أنه لم يضع ثيابه في الغسالة تقاعسا ، فحاول أن يتهرب من مواجهة أمه بالحقيقة .

4-2 مبدأ الكيف Quality :

وهو أن لا تقول ما ليس صحيحا، ولا ما ليس لك، فعندما يقول التلميذ لأستاذه: طهران تقع في تركيا أليس هذا صحيح يا أستاذ ؟

فيجيب الأستاذ : طبعا ، ولندن في أمريكا .

فالأستاذ هنا أجاب التلميذ بقول غير صحيح، وليس عليه دليل، منتهكا بذلك مبدأ الكيف ، وهذا الانتهاك معتمد من الأستاذ ليظهر للتلميذ أن إجابته غير صحيحة ، والتلميذ قادر على الوصول إلى غرض الأستاذ لأنه إنجليزي ويعرف أن لندن لا تقع في أمريكا.

4-3 مبدأ المناسبة Relevence:

وهو أن يجعل المحاور كلامه ذا علاقة مناسبة للموضوع ، أي مناسبا للسياق العام فلو قال مثلا رجل لصاحب مطعم في اشمئزاز ظاهر : لقد وجدت شعرة في الطعام ، فما معنى ذلك ؟ فأجاب الطباخ : معنى ذلك أن العاملات اللائي قمن بطهي الطعام كن ناشرات الشعر.

أو كأن سأل أحد صاحبه : أين زيد ؟

فيجيبه : ثمة سيارة صفراء تقف أمام منزل عمرو.

فهذا انتهاك لمبدأ المناسبة ، ولكن السامع في ضوء المبادئ الأخرى قد يصل إلى نتيجة مفادها أنه إذا كانت سيارة زيد صفراء فهو عند عمرو .

4-4 مبدأ الطريقة Manner :

وهو أن يتجنب المتكلم الغموض واللبس وأن يرتب كلامه ويوجزه، فلو قلت لرجل : ماذا تريد ؟ فقال لك:قم واتجه إلى الباب وأحضر المفتاح وضعه في القفل ثم أدر ناحية اليسار ثلاث مرات، ثم ادفع الباب برفق، فهناك انتهاك واضح لأحد مبادئ الطريقة، وهو الإيجاز، فكان يكفيه أن يقول افتح الباب[20].

ومما ينبغي أن لا يغفل عنه في هذا الباب تلك الشروط التي أخذها **فان إيلميرن** و **جرو تندروست** عن **سيرل** وقاما بتطويرها حيث أدخلا الحجاج في جملة الأفعال اللغوية، وقسما شروط فعل الحجاج إلى شروط الحجة المثبتة، وشروط الحجة المبطلة، وقد تعرض لذلك طه طه عبد الرحمان في حديثه عن عملهما فقال : إذ يكون المرسل موفقا في أداء الحجة المثبتة متى استوفى الشروط التالية :

– **شروط المضمون القضوي** :على المتكلم أن يأتي بمجموعة من الأحكام الجازمة التي ينطوي كل منها على قضية مخصوصة .

– **الشرط الجوهري** : ينبغي أن يكون إتيان المتكلم بهذه المجموعة من الأحكام اجتهادا منه لإثبات الدعوى أي: يكون ذلك سعيا منه إلى إقناع المستمع بصوابها.

– **شرط الصدق** : على المتكلم أن يعتقد صدق هذه الدعوى ، وصدق القضايا التي جاء بها لإثباتها، كما عليه أن يعتقد أن مجموع هذه القضايا هي بمنزلة إثبات لهذه الدعوى.

– **الشرط التمهيدي** : ينبغي أن يعتقد المتكلم أن المستمع لا يسلم بالدعوى ، وأنه يسلم بالقضايا التي جاء بها لإثباتها[21].

أما شروط الحجة المبطلة فهي عكس الشروط السابقة ، فإذا كان المثبت يعتقد صدق الدعوى التي يريد إثباتها ، فالنافي عليه أن يعتقد كذب هذه الدعوى وبطلانها ، وإذا كان المثبت يجتهد في إثبات دعواه فإن النافي يجتهد في إبطالها [22].

فهذه الضوابط والشروط تضع دائما في حساباتها المرسل إليه ، بالإضافة إلى العناصر السياقية الأخرى؛" لأن أي إقناع يتوسل حتما بآليات متعددة يتفاوت إدراكها والوعي بها من قبل المعنيين ، بل قد يستعين المتكلم بعناصر يعلمها المخاطَبون ، لكنهم لا يتوقعون حضورها في مقامهم الخاص ، من هنا كان نفاذ الخطاب مرتبطا بتوصل المتكلم إلى إقامة علاقات عميقة ورهيفة بين آليات وعناصر لم يكن من المتوقع حصول تلك العلاقات بينها ، وبالتالي فعناصر المفاجأة الطريفة تعد من أبرز الخطط الحجاجية في مجالي الملفوظ والمكتوب على السواء ، فالحذق في توصيل الآليات التواصلية ، واستغلالها بالطرق التي لم تكن معهودة يعد أمرا مهما به تتجلى براعة مرسل الخطاب "[23].

عود على بدء:

إذن من شروط الحجاج أن يكون الخطاب الحجاجي مناسبا للسياق العام ،لأن هذا الأخير هو الذي يعطي الحجة مصداقيتها وقيمتها، وعدم مراعاة السياق العام من المتحاورين، يعد هروبا من الإجابة وتملصا من الحقيقة والحجة ، وقد حاول جرايس حل هذا المشكل بإيجاده لمبدأ التعاون، وهذا الأخير له أربعة مبادئ كما رأينا.

وأول هذه المبادئ هو مبدأ الكم ، وهو أن تجعل مشاركتك في الحوار بالقدر المطلوب دون نقص أو زيادة ، وقد يبدو لقارئ الدلائل أن الجرجاني قد أخل بهذا المبدأ فبالغ في الزيادة إلى درجة الملل ، وهذا غير صحيح ، فالمحاور هو أعلم الناس بخصمه ويعلم ما يحتاج إليه لإقناعه ، وما لا يحتاج إليه، فهو الذي يقدر هذا الكم وفق السياق وحال المرسل إليه ، وهذا ما يعرف عند علماء البلاغة بجواب الحكيم .

لقد سأل الصحابة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ماء البحر :" أفنتوضأ منه ؟ فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته " [24].

فالسائل هنا سأل عن طهورية الماء ولم يسأل عن حل ميتته، لكن المصطفى– صلى الله عليه وسلم – لما علم من راكب البحر الذي احتاج إلى مائه للوضوء ، فسيحتاج إلى ميتته للأكل ، فهل يمكن أن يقال : إن في هذا زيادة مخالفة لمبدأ الكم الذي وضعه جرايس .

يقول الجرجاني:"واعلم أنه ليس للحجج والدلائل في صحة ما نحن عليه حد ونهاية، وكلما انتهى منه باب انفتح باب آخر ، وقد أردت أن آخذ في نوع آخر من الحجاج ومن البسط و الشرح ، فتأمل ما أكتبه لك " [25].

أما مبدأ الكيف وهو أن لا تقول ما ليس صحيحا، فكان الأجدر أن يسمى بمبدأ الصدق ، فهذا واضح في الدلائل ولا يحتاج إلى برهان ، فالنقاش في مجال عقدي ليس فيه للكذب مجال .

أما مبدأ الطريقة وهو تجنب اللبس والغموض وأن يرتب الكلام ويوجزه ، فيبدو لي – والله أعلم– أن الجرجاني قد انتهك أحد مبادئ الطريقة وهو الترتيب ، فأفكاره في الدلائل غير مرتبة مما يصعب على المتلقي أو القارئ استيعاب الفكرة جيدا ، وهذا شيء عابه عليه بعض علماء اللغة المحدثين .يقول أمين الخولي : " فهذه القضية التي يبدي فيها عبد القاهر ويعيد في [دلائل الإعجاز] ، والتي دفعه إلحاحه فيها وطول معاودتها إلى أن يفسد ترتيب الكتاب، فلا تفرغ فيه من مسألة النظم وقول فيها ، إلا عدت فرأيتها في مكان آخر وأحسست عناء عبد القاهر فيها عناء تتنهد به عبارات الكتاب .. " [26]. وعدم الترتيب والتكرار الممل يتولد عنهما انتهاك آخر لمبدأ آخر من مبادئ الطريقة ألا وهو الإيجاز .

5– خاتمة:

وخاتمة البحث أن كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني مازال خصبا بالقضايا التي تحتاج إلى مزيد بحث ودراسة، وهو بالفعل قد شغل ومازال يشغل بال كثير من الباحثين؛ ذلك لأن الكتاب تضمن قضايا لسانية من زاوية عميقة لازالت النظريات الغربية الحديثة والمعاصرة تصدقها وتثبت براهينها؛ ولعل من أبرز تلك القضايا نظرية النظم وما تعلق بها من زوايا نظر في اللغة، والعلامة اللغوية، ونظم الألفاظ، ونظم التراكيب، واعتباطية الدليل اللغوي وغيرها. أما قضية بحثنا فكانت حول بعض الشروط التداولية اللغوية والحجاجية، ومدى التزام خطاب الدلائل لها فنؤكد بأنه قد وفاها حقها إلا ما كان من بعض التكرار الزائد عن الحاجة ما عد انتهاكا صريحا لبعض مبادئ مبدأ التعاون كالإيجاز ؛ ولعل عذره في ذلك أن المنية أدركته قبل ينقح كتابه وذلك عذر ليس لبشر فيه يد.

6 ـ الهوامش:

[1] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط أولى، 2001م ،ص 15 .

[2] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 18 .

[3] المرجع نفسه، ص 20 .

[4] المرجع نفسه، ص 347 .

[5] ينظر : طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتحديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط ثانية ، عام 2000م ص 37. 38 .

[6] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 54 .

[7] المرجع نفسه ص 57 .

[8] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 230 .

[1] رواه أبو داود : محمد ناصر الدين الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ، عام !1996م ، المجلد السادس ، القسم الأول ، ص 178 .

[9] رواه البخاري : محمد عبد الله الخطيب ، خصائص المجتمع الإسلامي ، دار الصديقية ،حسين داي ، د . ت ، ص 151.

[10] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 203 .

[11] حبيب أعراب : الحجاج والاستدلال الحجاجي ، عناصر استقصاء نظري، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثلاثون ، العدد الأول ، 30 يوليو . سبتمبر 2001م ،ص 16 .

[12] محمد سالم ولد محمد الأمين : مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، ص 61 .

[13] عبد الهادي بن ظافر الشهري:استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجريدة المتحدة،ط أولى، 2004م ،ص 466 .

[14] عبدالهادي بن ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ص 467 .

[15] أمبرتو إيكو:القارئ في الحكاية (التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية) ، ترجمة أنطوان أبو زيد ، المركز الثقافي العربي، المغرب ، ط أولى ، عام1997، ص 67 . 73 .

[16] عبد الهادي بن ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغوية تداولية ،ص 468 .

[17] طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط ثانية ، 2000م ،ص 75 .

[18] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ،ص 305 . 306 .

[19] المرجع نفسه، ص 240 .

[20] ينظر : محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، 2002م ،ص 34 . 37 .

[21] ينظر : طه عبد الرحمن : اللسان والميزان ، أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط أولى ، 1998م ، ص 262 .

[22] ينظر : المرجع نفسه ، ص 263 .

[23] محمد سالم ولد محمد الأمين : مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة ،ص 59 .

[24] أخرجه مالك : الجزء 1 ، ص 22 ، رقم 41 ، موسى إسماعيل : الوجيز في أحكام المياه والاستنجاء ، الدار العثمانية للنشر والتوزيع ، المدنية ، الجزائر ، ط أولى ، 2004م ، ص 17 .

[25] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ،ص 275 .

[26] جعفر دك الباب : الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني ،(نظرية الإمام الجرجاني اللغوية ، وموقعها في علم اللغة العام الحديث) ، مطبعة الجليل ، دمشق ، ط أولى 1980 . ،ص 143 .

7- المصادر والمراجع:

[1] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط أولى، 2001م .

[2] طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط ثانية ، عام 2000م .

[3] محمد ناصر الدين الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ، عام 1996م ، المجلد السادس ، القسم الأول.

[4] محمد عبد الله الخطيب ، خصائص المجتمع الإسلامي ، دار الصديقية ،حسين داي ، د . ت.

[5] حبيب أعراب : الحجاج والاستدلال الحجاجي ، عناصر استقصاء نظري، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثلاثون ، العدد الأول ، 30 يوليو . سبتمبر 2001م.

[6] عبد الهادي بن ظافر الشهري:استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجريدة المتحدة،ط أولى، 2004م.

[7] أمبرتو إيكو:القارئ في الحكاية (التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية) ، ترجمة أنطوان أبو زيد ، المركز الثقافي العربي، المغرب ، ط أولى ، عام1997.

[8] طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط ثانية ، 2000م.

[9] محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، 2002م.

[10] طه عبد الرحمن : اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط أولى، 1998م.

[11] موسى إسماعيل : الوجيز في أحكام المياه والاستنجاء ، الدار العثمانية للنشر والتوزيع ، المدنية ، الجزائر ، ط أولى ، 2004م.

[12] جعفر دك الباب : الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني ،(نظرية الإمام الجرجاني اللغوية ، وموقعها في علم اللغة العام الحديث) ، مطبعة الجليل ، دمشق ، ط أولى 1980.